

# قال في تقريره الأسبوعي إن القانون يعزز مبدأ أن «المكافأة على قدر التهور لا الجهد.. والعقوبة على قدر الالتزام»

## «الشال»: مطلوب عمل جاد لإسقاط قانون فوائد القروض في مداولته الثانية



إسقاط فوائد القروض خطوة إلى الوراء

للفتين - استهلاكية ومقسمة - نحو 56% من عدد القروض، لا يخصص سوى 16% من رصيد القروض، بينما تستأثر نسبة 44% من عدد القروض بـ 84% من رصيد القروض. ولو كان الجدل يحكمه منطق، يفترض أن يتوقف الحديث عن مشروع بهذا المستوى من الغبن، ولكن لا يبدو أن المنطق هو ما يحدد معيار القياس.

وذكر التقرير أنه لعل الأكثر خطورة هو ذلك الإخلال بمبدأ الالتزام والتوازن في حقوق وواجبات المواطنين، فالقانون يعزز مبدأ أو قيمة سلبية هي «المكافأة على قدر التهور لا الجهد»، وأن «العقوبة على قدر الالتزام». فالأكثر مبالغة في الاقتراض هو الأكبر مكافأة، ومن لم يقترض التزاماً منه بالخضوع للمال الحبيب عوقب بمكافأة غير المترتبة، وهي دعوة غير مباشرة لتبذد الالتزام. وقدم وقوانين رخوة، وسهولة الغاء للالتزامات بقوانين، وصفة رابطة الإسقاط أي توجه لتحويل الكويز إلى مركز مالي، وصرامة القانون البريطاني، مثلاً، أساس تحول بريطانيا إلى أكبر مركز للخدمات المالية في العالم، وشعار بورصتها «كلمتي ميثاقتي»، وابن نحن من مثل هذا الالتزام.

ولابد من عمل جاد لإسقاط القانون في مداولته الثانية، أما إذا مر القانون، فلا بد من ممارسة الحكومة لمسؤوليتها ورد القانون، ولابد من القيام بجهد رئيسي لوقف اقتسام الثروة المؤقتة للبلد والبدء بعملية تنفيذها، فمن سيدفع ثمن الاقتسام ليسوا عليه القوم، والمستفيد لن يكون السواد الأعظم من الناس، فالثمن الحقيقي سيدفعه من تحاول رشوتهم حالياً.



وصحة واسكان... إلخ - أصبحت 4 أضعاف ما كانت عليه، على أقل تقدير من دون حساب اثر التضخم. واخيراً، مع تسابق على تبديد الموارد المؤقتة، وتعليم رديء وفرص عمل عالية التكاليف ومجرد إضافة إلى البطالة المقنعة، وتضخم تكاليف الإنتاج السلعي والخدمي، كل ما نفعله هو الامعان في تقويض الامكانات التنافسية للاقتصاد المحلي حالاً ومستقبلاً، وهو وضع لا يفيد معه ندم في المستقبل.

وأشار التقرير إلى ان العدالة ضحية رئيسة للقانون، فالقروض أقل من ربع عدد المواطنين أو نحو 250 ألف مقترض من أصل نحو 1,1 مليون كويتي، كما في 2009/6/30، أي أن هناك 3,4 كويتيين غير مقترضين مقابل كل مقترض. والمتعثرين من المقترضين لا تتعدى نسبتهم 3,3% أو 16,3 ألف قرض، أي أقل من 10 آلاف مقترض، لأن المعدل هو قرضان لكل مقترض، ومن تقدم لصندوق المعسرین منهم لا يتعدى رصيده مديونيتهم 130 مليون دينار، ولا معنى لدفع المليون للمدينين مع المتعثر ضمن المقترضين، يبلغ معدل القرض لمقترض واحد مقياساً نحو 5 أضعاف معدل قيمة القرض الاستهلاكي، ومن الإحصاءات المجمعة

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي انه في خطوة واسعة إلى الوراء، أقر مجلس الأمة في المداولة الأولى بأغلبية 36 صوتاً مقابل 18 صوتاً، قانوناً معيباً تسقط بموجب فوائد القروض الاستهلاكية والمقسمة، ويصعب الفصل حالاً بين اصول القروض وفوائدها، ولكن آخر المنشور حول الإجمالي هو بلوغها نحو 5,16 مليارات دينار، وقد يضاف اليه نحو 1,55 مليار دينار فوائدها الضمنية، وهو رقم أعلى بنحو 50% من إجمالي مصروفات الموازنة العامة في الكويت قبل 10 سنوات. وهي خطوة واسعة إلى الوراء لأن فيها تضاملاً لمبدأ اقتسام ثروة البلد بدلاً من تمهيتها، كما ان فيها اختلالاً بكل مبادئ العدالة بما يوحي بعدم دستورتيتها، وفيها دعوة صريحة لتعزير قيم المواطنة السلبية. وأوضح التقرير ان اصل الإيرادات العامة في الكويت يأتي من اقتطاع من اصل أو ثروة طبيعية وراثية وليس ناتجاً من دخل الإنتاج السلعي أو الخدمي أو من الضرائب على الدخل والارباح، والاصل الذي اكتشف مصادفة في جيلنا اصل منته بحكم محدودية الكم أو بالتقدم العلمي. والبلد اصبح يحتاج إلى خلق فرص عمل في 15 سنة مقبلة، مساوية لكل ما خلقته من فرص عمل في 60 سنة ماضية، وخلق فرص العمل يأتي من تنمية الثروة المؤقتة وليس من اقتسامها. وعدد السكان اصبح أكثر من 4 أضعاف ما كان عليه، واحتياجاته الأساسية - تعليم

### تراجع جميع مؤشرات السوق

الخامس الماضي، قد بلغت نحو 441,7 نقطة بتراجع بلغ قدره 15,1 نقطة، أي ما يعادل 3,3%، عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، ويتراجع بلغ نحو 36,4 نقطة، أي ما يعادل 7,6%، عن إقفال نهاية عام 2008.

بيّن التقرير ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي (4 أيام تداول) كان أقل نشاطاً، حيث تراجعت جميع المؤشرات بما فيها المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة)، في نهاية تداول يوم

# 11,1 مليار دينار جملة الإيرادات المحصلة في 8 أشهر من السنة المالية الحالية

وان تكون هناك دائماً خطة بديلة في حال الفشل كما حدث مع مشروع حقول الشمال، او ما اعلمه رئيس شركة نطق الكويت من فشل في تطوير إنتاج بعض النفط الثقيلة، ولكن هناك عيوباً جوهرية ادت إلى ضعف الافادة من الـ 75 ستة الفائتة، فالقطاع النفطي جزء من بيروقراطية حكومية عقيمة، ويستخدم مركزاً للتوظيف وضمن سياق سياسي على مراكز النفوذ فيه، وغير عابئ كثيراً بمبادئ الكفاءة والأقدمية والشركات المنافسة، لذلك فقد الكثير من قدراته وعقله، ورغم الأهمية القصوى للقطاع فإنه لم يحظ في تاريخه بوزير اختصاصي ينادى به عن الرئوس الحكومي ويحميه من التنافس السياسي للاستيلاء عليه.

شركة نطق الكويت منه حدود 30%، وكل ما ذكر كلام طيب فليس أفضل من ان تكون للقطاع رؤية واضحة على المدى الطويل مقسمة على رؤى مقرونة ببرامج عمل على المديين القصير والمتوسط،

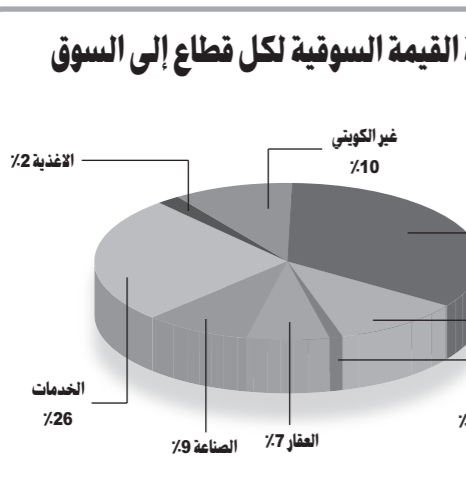
أشار التقرير في ان شركة نطق الكويت احتفلت بمرور 75 سنة على تأسيسها، وتأسست شركة نطق الكويت في ثلاثينيات القرن الماضي، وأعلنت الشركة في يوم احتفالها عن اهداء كشف جديد من النفط بطاقة إنتاج 80 ألف برميل يوميا، وان طاقة الكويت الإنتاجية حالياً تبلغ نحو 3,15 ملايين برميل يوميا، وسترتفع إلى 3,3 ملايين برميل يوميا بحلول منتصف عام 2010، وتخطط الكويت لكي تصل طاقتها الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020، منها نحو 3,65 ملايين برميل يوميا من الكويت ونحو 0,35 مليون برميل يوميا نصيبها من المنطقة المقسومة، وأعلنت بأنها رغم تعثر اقرار مشروع حقول الشمال، الا انها بدأت مرحلة التطوير وبلغ الإنتاج حالياً نحو 650 ألف

خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ 77,787 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,15 مليار دينار، أي ان المحقق سيكون ادنى من 216,5 مليون دينار عن ذلك المقدر، اذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات بالمعدل الشهري المذكور نفسه. وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 12,116 مليار دينار، وصرف فعلياً طبقاً للنشرة - حتى 2009/11/30 نحو 4,8477 مليار دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ 605,962 ملايين دينار، ولكننا لنصعب عدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، ولكنها لم تصرف، فعلاً، كما ان الإنفاق في اشهر السنة المالية الاخيرة أعلى من اشهرها الأولى، ورغم ان النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها ان قاطن الموازنة، في نهاية الشهور الختامية هذه بلغ نحو 6,3257 مليارات دينار، الا اننا نرغب في نشره دون التصح باعتماده لأنه رقم افتراضي، اذ اننا نعتقد ان رقم الفائض الفعلي للموازنة في 8 أشهر، سيكون أقل قليلاً من السنة المالية الحالية من الرقم المنشور للفائض في ثمانية شهور منها، فالعدل الشهري للانفاق سيكون تضاعفاً بما يعمل على تقليص الفائض، مع صدور الحساب الختامي.

ذكر التقرير ان وزارة المالية تشير في تقارير المتابعة الشهرية لحسابات الإدارة المالية للدولة، لشهر نوفمبر 2009، ان استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات، رغم الانخفاض المحوظ في معدلها الشهري، مقارنة بالسنة المالية الفائتة، حتى 2009/11/30 - ثمانية أشهر من السنة المالية الحالية 2009/2010 - بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 11,1734 مليار دينار، أو أعلى بما نسبته 38,4% عن جملة الإيرادات المقدر، للسنة المالية الحالية، بالكامل، والبالغة نحو 8,074 مليارات دينار، وبانخفاض ملحوظ، قاربت نسبتها 37%، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2009/2008، والبالغة نحو 17,727 مليار دينار.

وفي التفاصيل، تشير النشرة الإيرادات النفطية الفعلية، حتى 2009/11/30 بنحو 10,551 مليارات دينار، أي أعلى بما نسبته 52,4% عن الإيرادات النفطية المقدر للسنة المالية الحالية، بالكامل، والبالغة نحو 6,924 مليارات دينار، وما تحصل من هذه الإيرادات، في 8 أشهر من السنة المالية الحالية، كان أقل بنحو 6,265 مليارات دينار، أي بما نسبته 37,3% عن مستوى مقبلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته 622,298 مليون دينار إيرادات غير نفطية،

## أسهم قيادية تراجعت على خلفية غياب الشفافية «بيان»: تداولات السوق اتسمت بالتذبذب والميل نحو التراجع متأثرة بجني الأرباح



قال التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار ان نشاط سوق الكويت للأوراق المالية اتسم في الأسبوع الماضي بالتذبذب والميل نحو التراجع متأثراً بعمليات البيع بهدف جني الأرباح، والتي هيمنت على مجريات التداول بشكل عام، وذلك بعد الارتفاعات التي سجلها السوق في الأسبوعين السابقين. ولكن من جهة أخرى، قابلت عمليات جني الأرباح عمليات شراء تركزت على مجموعة من الأسهم الصغيرة ما انعكس إيجاباً على إقفالاتها، في الوقت الذي سجلت فيه أسهم قيادية تراجعاً في أسبوعها، وعلى رأسها سهم شركة المخازن العمومية (إيجلتي)، وذلك نظراً لغيب المعلومات الكافية والشفافية المطلوبة حول مجريات القضية المتعلقة ببعض عقود الشركة مع الجيش الأميركي. ومع نهاية تداولات يوم الخميس، انخفض المؤشر الوزني على الصعيد الأسبوعي بنسبة 2,5% مقابل تراجع بسيط في المؤشر السعري بلغت نسبته 0,68%.

في الربع الثاني، تم بورصتها القاهرة والإسكندرية (مصر) ثالثاً، بنحو 12,2%، وبنخفاض بلغت نسبته 34%، عن مستوى الربع الثاني، وسوق دبي المالي رابعاً، بنحو 8,5% وبنخفاض بلغت نسبته 33,7% عن مستوى الربع الثاني، وسوق الدوحة للأوراق المالية خامساً، بنحو 4,4%، وبنخفاض بلغت نسبته 43,7% عن مستوى الربع الثاني. وقد استحوذت هذه الأسواق الخمسة على ما نسبته 91,3% من قيمة التداول - السيولة - في البورصات العربية ونحو 73,3% من قيمتها الرأسمالية، وكما هو معروف، فإن سيولة كثير من البورصات العربية تعاني من شح سيولة إلى درجة يصعب معها تصنيقها كسوق الأوراق المالية، فعلى سبيل المثال، بلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة، في 9 بورصات عربية، هي الأردن، البحرين، المغرب، الجزائر، تونس، السودان، فلسطين، عُمان ولبنان، خلال الربع الثالث، نحو 104,5 ملايين دولار، أي ما يعادل أقل قليلاً من ثلث المعدل اليومي لقيمة التداول في بورصة الكويت، وحقها، وفيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة في البورصات العربية، فقد انخفض هذا العدد، خلال هذا الربع، بنسبة بلغت 50%، ليبلغ نحو 73,361 مليار سهم، بعد ان كان 146,822 مليار سهم، خلال الربع الثاني، وقد شكل عدد الأسهم المتداولة، في سوق دبي المالي المتداولة في البورصات العربية، وسوق الكويت للأوراق المالية وسوق الأسهم السعودي وسوق أبوظبي للأوراق المالية ما نسبته 83,8%، من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في البورصات العربية، مجتمعة.

وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 90,538 مليار دولار، أو ما نسبته 9,4% من قيمة البورصات العربية، وبورصة المغرب بنحو 67,325 مليار دولار، أو ما نسبته 7% من قيمة البورصات العربية، وسوق دبي المالي بنحو 66,468 مليار دولار، أو ما نسبته 6,9% من قيمة البورصات العربية. وانخفضت قيمة الأسهم المتداولة (السيولة)، خلال هذا الربع، مقارنة بالربع الذي سبقه، بنسبة 44,4%، لتبلغ نحو 125,474 مليار دولار، بعد ان كانت 225,516 مليار دولار، وقد احتفظت سوق الأسهم السعودي بالترتيب الأول، باستحواده على نحو 50,9% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العربية، وبنخفاض بلغت نسبته 49,6% عن مستوى الربع الثاني. وجاء سوق الكويت للأوراق المالية بنحو 15,3%، وبنخفاض بلغت نسبته 42,9% مقارنة بمستوى

أوضح التقرير ان «صندوق النقد العربي» أورد في نشرته الفصلية على موقعه الإلكتروني، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - الربع الثالث 2009 - وهي تغطي أداء 15 سوقاً، هي السعودية، الكويت، مصر، قطر، أبوظبي، المغرب، دبي، الأردن، البحرين، عُمان، تونس، لبنان، السودان، والجزائر، وسجلت قراءة المؤشر المركب، الذي يحسبه الصندوق لهذه الأسواق، نحو 206,8 نقاط، بارتفاع بلغ نحو 10,9 نقاط، أو ما نسبته 5,6%، مقارنة بنهاية الربع الذي سبقه، وبنخفاض بلغ نحو 45,7 نقطة، أو ما نسبته 18,1%، مقارنة

بنهاية الربع الثالث من عام 2008 بما يوحي بأن الأسواق العربية بدأت بتجاوز أزمة الهبوط في الربع الثالث أسوة بأسواق العالم الرئيسية، وأظهرت المؤشرات التي يحسبها الصندوق تحسناً في أداء أغلبية البورصات، فقد سجلت 10,5 أسواق ارتفاعاً في مؤشراتها خلال هذا الربع مقارنة مع الربع السابق، هي سوق دبي المالي بنسبة 21,7%، وبورصتا القاهرة والإسكندرية (مصر) بنسبة 19,9%، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 18,4%، وسوق مسقط بنسبة 17,7%، وسوق الأسهم السعودي بنسبة 13,3%، وبورصة تونس بنسبة 8,8%، وسوق الخرطوم بنسبة 5,4%، وبورصة بيروت بنسبة 2,2%، وبورصة الجزائر بنسبة 1,4%، في حين تراجع أداء 5 أسواق، هي بورصة المغرب بنسبة 4,6%، وسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 3,4%، وسوق فلسطين بنسبة 2,8%،

فيما ارتفعت مؤشرات التداول الثلاثة في هذه الجلسة. وفي اليوم التالي، شهد ارتفاعاً خلال النصف الأول من الجلسة ثم انخفض مجدداً بفعل عمليات البيع التي قام بها المتداولون ونقطتها الأولى بنسبة 0,15%، في حين تراجع الثاني بنسبة بلغت 0,42%، ثم عاد السوق إلى التذبذب خلال آخر أيام تداول الأسبوع وأقبل بنهاية الجلسة على خسائر يومية إضافية بمؤشره الرئيسي بلغت 0,41%، والسعري بنسبة 0,68%، بعد أن أغلق عند 7,055,7 نقطة، بينما أقل المؤشر الوزني يوم الخميس عند 387,40 نقطة متراجعا بنسبة 2,50% عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه، وعلى الصعيد السنوي، يكون المؤشر السعري قد تراجع دون مستوى إقفال العام الماضي بما نسبته 9,34%.

الأسهم السعودي وسوق البحرين للأوراق المالية الذين نما مؤشرهما الرئيسيان بنسبة 1,46% و 0,08%، على التوالي. وعلى الصعيد العالمي، شهد الأسبوع صعوداً ملحوظاً في مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية في العالم كما شهد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتجاوزها مستوى الـ 77 دولاراً، وبالعودة إلى النشاط اليومي للسوق، فقد افتتح السوق تداولات الأسبوع الماضي على انخفاض شبه متواصل في جلسة يوم الاثنين متأثراً بعمليات بيع تركزت على الأسهم المتداولة في البورصات العربية، مستويات التداول، إذ بلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 58,38 مليون دينار خلال جلسات التداول الماضي، بانخفاض نسبته 28,96% عن مستويات الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض متوسط عدد الأسهم المتداولة بنسبة 35,86% إلى 427,92 مليون سهم، وقد تزامنت حركة سوق الكويت للأوراق المالية مع تراجع في أداء أغلب أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الماضي، إذ تراجع الوزني بنسبة بلغت 0,49%.

الأسهم السعودي وسوق البحرين للأوراق المالية الذين نما مؤشرهما الرئيسيان بنسبة 1,46% و 0,08%، على التوالي. وعلى الصعيد العالمي، شهد الأسبوع صعوداً ملحوظاً في مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية في العالم كما شهد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتجاوزها مستوى الـ 77 دولاراً، وبالعودة إلى النشاط اليومي للسوق، فقد افتتح السوق تداولات الأسبوع الماضي على انخفاض شبه متواصل في جلسة يوم الاثنين متأثراً بعمليات بيع تركزت على الأسهم المتداولة في البورصات العربية، مستويات التداول، إذ بلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 58,38 مليون دينار خلال جلسات التداول الماضي، بانخفاض نسبته 28,96% عن مستويات الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض متوسط عدد الأسهم المتداولة بنسبة 35,86% إلى 427,92 مليون سهم، وقد تزامنت حركة سوق الكويت للأوراق المالية مع تراجع في أداء أغلب أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الماضي، إذ تراجع الوزني بنسبة بلغت 0,49%.

الأسهم السعودي وسوق البحرين للأوراق المالية الذين نما مؤشرهما الرئيسيان بنسبة 1,46% و 0,08%، على التوالي. وعلى الصعيد العالمي، شهد الأسبوع صعوداً ملحوظاً في مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية في العالم كما شهد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتجاوزها مستوى الـ 77 دولاراً، وبالعودة إلى النشاط اليومي للسوق، فقد افتتح السوق تداولات الأسبوع الماضي على انخفاض شبه متواصل في جلسة يوم الاثنين متأثراً بعمليات بيع تركزت على الأسهم المتداولة في البورصات العربية، مستويات التداول، إذ بلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 58,38 مليون دينار خلال جلسات التداول الماضي، بانخفاض نسبته 28,96% عن مستويات الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض متوسط عدد الأسهم المتداولة بنسبة 35,86% إلى 427,92 مليون سهم، وقد تزامنت حركة سوق الكويت للأوراق المالية مع تراجع في أداء أغلب أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الماضي، إذ تراجع الوزني بنسبة بلغت 0,49%.

الأسهم السعودي وسوق البحرين للأوراق المالية الذين نما مؤشرهما الرئيسيان بنسبة 1,46% و 0,08%، على التوالي. وعلى الصعيد العالمي، شهد الأسبوع صعوداً ملحوظاً في مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية في العالم كما شهد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتجاوزها مستوى الـ 77 دولاراً، وبالعودة إلى النشاط اليومي للسوق، فقد افتتح السوق تداولات الأسبوع الماضي على انخفاض شبه متواصل في جلسة يوم الاثنين متأثراً بعمليات بيع تركزت على الأسهم المتداولة في البورصات العربية، مستويات التداول، إذ بلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 58,38 مليون دينار خلال جلسات التداول الماضي، بانخفاض نسبته 28,96% عن مستويات الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض متوسط عدد الأسهم المتداولة بنسبة 35,86% إلى 427,92 مليون سهم، وقد تزامنت حركة سوق الكويت للأوراق المالية مع تراجع في أداء أغلب أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الماضي، إذ تراجع الوزني بنسبة بلغت 0,49%.

الأسهم السعودي وسوق البحرين للأوراق المالية الذين نما مؤشرهما الرئيسيان بنسبة 1,46% و 0,08%، على التوالي. وعلى الصعيد العالمي، شهد الأسبوع صعوداً ملحوظاً في مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية في العالم كما شهد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتجاوزها مستوى الـ 77 دولاراً، وبالعودة إلى النشاط اليومي للسوق، فقد افتتح السوق تداولات الأسبوع الماضي على انخفاض شبه متواصل في جلسة يوم الاثنين متأثراً بعمليات بيع تركزت على الأسهم المتداولة في البورصات العربية، مستويات التداول، إذ بلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 58,38 مليون دينار خلال جلسات التداول الماضي، بانخفاض نسبته 28,96% عن مستويات الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض متوسط عدد الأسهم المتداولة بنسبة 35,86% إلى 427,92 مليون سهم، وقد تزامنت حركة سوق الكويت للأوراق المالية مع تراجع في أداء أغلب أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الماضي، إذ تراجع الوزني بنسبة بلغت 0,49%.